**الاسم/ عبيد أسامة عبيد شعت.**

**التكليف النهائي/ مقدمة في السياسات**

**اختر أحد السياسات العامة التي تهتم بها. (سواء في البلد الذي تقيم به أو في أي بلد آخر سواء كانت هذه السياسة حالية أو سابقة)**

**• اكتب بشكل مختصر ما الأحداث أو الوقائع التي أدت إلى اهتمام الحكومة بهذه الموضوع مما دفعها إلى صياغة سياسات لمعالجة هذه المشكلة. ووضح إذا ما كان لوسائل:  
- الإعلام  
- المجتمع المدني  
- الأحزاب السياسية  
- المنظمات الدولية  
أو أي مؤسسة أو جهة أخرى دور في وضع هذا الموضوع ضمن أجندة الحكومة.**

**• اعرض بشكل مختصر كيف نظرت الحكومة للمشكلة وكيف قامت بتعريف المشكلة (يمكن الإشارة إلى البرلمان أو الأجهزة القضائية في حال قامت هذه الجهات بأدوار مؤثرة في عملية صنع السياسات العامة)**

**• ما الأطراف المختلفة التي كانت لهم علاقة بهذه المشكلة؟  
وضح إلى أي مدى كانت لهذه الأطراف رؤى أو تصورات متفقة أم مختلفة مع تصورات الحكومة حول طبيعة هذه المشكلة وتعريفها.**

**• ثم اعرض الأدوار التي قاموا بها للمشاركة في صياغة السياسات الحالية، وإلى أي مدى كانت هذه الأدوار مؤثرة.**

----------------------------------------------

**سياسة الحد من التبعية الإقتصادية للإحتلال الإسرائيلية**

**مقدمة**

لقد تفاقمت في الآونة الأخيرة زيادة التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي مما جعل المجتمع الفلسطيني يعتمد كلياً على الاقتصاد الإسرائيلي وهذا يعتبر أول عامل ساعد على تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع استهلاكي غير منتج يعتمد كلياً على منتجات الاحتلال ولذلك سعت السلطة الفلسطينية والشركات الفلسطينية للخروج من هذه الهيمنة ومواجهة هذه التبعية التي كادت أن تترسخ في المجتمع الفلسطيني.

**نشأة التبعية:-**

تعود جذور التبعية الاقتصادية لإسرائيل لسياسات الاحتلال الإسرائيلي الذي هدف لإخضاع فلسطين إلى إدارته وهيمنته اقتصادياً فظهرت علاقة غير متكافئة ترتكز على سيطرة إسرائيل على الموارد الاقتصادية الفلسطينية كافة وتحويل المجتمع الفلسطيني لمجتمع استهلاكي غير منتح وأحد أكبر الأسواق لترويج البضائع الإسرائيلية.

**لقد مرت التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل بثلاث مراحل:**

1. **مرحلة ما قبل عام 1991م/**

حيث اتبع الاحتلال الإسرائيلي في هذه المرحلة نهجاً للتبعية وتعطيل التنمية الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني عن طريق زيادة توجه العمال الفلسطينيين للعمل في السوق الإسرائيلية، وفرض ضرائب على التجار الفلسطينيين، ومنع قيام الكثير من الصناعات، ومحاربة القطاع الزراعي لإبعاد الناس عن أراضيهم، والسيطرة على الموارد المائية والطاقة والاستيراد والتصدير، وإخضاع معظم الأمور والقرارات الاقتصادية الفردية والجماعية لموافقاته، وتسويق الأماكن السياحية الفلسطينية باعتبارها إسرائيلية، وسرقة الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات عليها، ومنع البناء خارج حدود البلديات.

1. **مرحلة (1991-1993)/**

شهدت هذه المرحلة قيام القطاع الخاص الفلسطيني بوضع خطة تنموية للحد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، بحيث اهتم بالعديد من جوانب الاقتصاد منها: العمل على إيجاد بيئة استثمارية مناسبة، والاستثمار في مختلف المجالات كالمصارف، وشركات التأمين، والصناعة، والتجارة، والمشاريع السياحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتواصل مع العالم العربي والدولي من خلال المشاركة في المعارض والمؤتمرات والبحث عن أسواق جديدة.

1. **مرحلة (1993-2007) /**

في هذه المرحلة، تأسست منظومة السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني من خلال بروتوكول باريس الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، الذي كان من تبعاته: استغلال أموال المقاصة، وتقييد صلاحيات السلطة في إمكانية إصدار النقد، والقيود على الواردات والصادرات وحركة اليد العاملة، وسلب سيادة السلطة على المعابر وعلى منطقة (ج) ومواردها الطبيعية، وفرض أسعار تقارب نظيرتها الإسرائيلية، وحجب أموال فلسطينيي الخارج، ما أدى إلى ازدياد البطالة، والبطالة المقنعة، وغياب عملة وطنية مستقلة.

1. **مرحلة ما بعد عام 2007/**

في هذه المرحلة حدث الانقسام الفلسطيني عام 2007 الذي أدى إلى إضعاف العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة وجود إدارتين تتباين فيهما مصادر الموارد المالية وأوجه الإنفاق،  وكان التأثير الأكثر وضوحاً في قطاع غزة نتيجة تعرضه للحصار الاقتصادي والاعتداءات المدمرة التي شنتها الآلة العسكرية الإسرائيلية.

**إجراءات الحكومة الفلسطينية المتبعة للحد من التبعية الإسرائيلية:-**

1. إصدار قرارات تقيد دخول المنتجات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني، مثل قرار العام 2020 منع استيراد المنتجات الغذائية الإسرائيلية التي بلغت قيمتها 300 مليون دولار، مقابل الصادرات الفلسطينية التي بلغت قيمتها 55 مليون دولار.
2. وقف استيراد العجول الإسرائيلية ضمن خططها للانفكاك الاقتصادي والتجاري عن إسرائيل في عديد القطاعات.
3. دعم المزارعين الفلسطينيين من خلال توزيع شتلات أشجار مجانية وأسمدة وبذور زراعية عليهم.
4. منح المزارعين بعض الأراضي الزراعية، ليس للتشجيع على الاستثمار الزراعي فحسب، إنما، أيضاً، للحد من استيلاء الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في الأغوار.
5. أصدر عن الرئيس محمود عباس في العام 2010 قرار بقانون بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات، وبموجب هذا القرار بقانون؛ يحظر على أي دائرة حكومية تسجيل أية وكالة تجارية، أو علامة تجارية، أو اسم تجاري، أو أية خدمة أخرى لأي شخص، إذا كان موضوعها يتعلق بمنتجات المستوطنات؛ ويشطب تسجيل أي شخص، وتسجيل أية وكالة تجارية، أو أية علامة تجارية مسجلة في السجل الخاص بها، إذا كانت ذات علاقة بتداول منتجات المستوطنات، أو استخدم وكالته لتداولها.

**الإجراءات الشعبية الفلسطينية المتبعة للحد من التبعية الإسرائيلية:-**

1. تنظيم حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية مثل حملة "اشتري من بلدك"، وحملة "قاطع عدوك"، اللتين لقيتا صدى كبيراً.
2. قيام المحلات التجارية بالسماح بوضع منشورات تشجع مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، مستخدمين عبارات مختلفة، منها: "لا تدعم عدوك"، "أنت تتبرع بشرائك هذا المنتج بنسبة 16% للجيش الإسرائيلي"، "كل شيكل يساوي رصاصة"، وقيام بعض المحلات التجارية بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية بشكل قاطع.

**البدائل السياساتية للحد من التبعية الاقتصادية:**

**البديل الأول: إعادة النظر بقدرات ومهارات الخرجين لكي يتلاءم مع سوق العمل للحد من التبعية.**

حيث يعدّ التدريب والتطوير عاملين مهمين وفعالين في تحسين الاقتصاد وخلق بيئة إنتاجية تساهم في الانفكاك من التبعية الاقتصادية؛ حيث يتم الاتجاه لتطوير مهارات الطلبة في معاهد، ضمن فترات تدريب إلزامية خلال مراحل الدراسة. ويشمل هذا التدريب آخر ما توصلت إليه التخصصات في عملها عالميًا، إضافة إلى حاجة سوق العمل، وإمكانية الانخراط والتطوير فيه، ومعايير ضابطة تقرّها الوزارات وهيئات التعليم المحلية بما يتواءم مع سوقَي العمل الفلسطيني والعالمي، كما يشمل التدريب المهارات التدريبية اللازمة لدخول سوق العمل، والتطور التقني الشامل والعام بالدرجة الأولى، والتدريب المهاراتي التقني المكثف للطلبة بما يتناسب مع سوقَي العمل المحلي والعالمي.

**البديل الثاني: تعزيز الفكر التعاوني الشبابي بين الفلسطينيين واستغلاله في بناء اقتصاد إنتاجي مقاوم.**

حيث يجب تعريف مفهوم العمل التعاوني وأهميته، وتغيير الصورة النمطية المنتشرة حوله في المجتمع المحلي، كما ويجب تسهيل تسجيل التعاونيات الشبابية وحمايتها، كما ومن الضروري رفع درجة وعي الشباب بجدوى المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية واستبدالها بالمنتجات الوطني المحلي، بما فيها منتجات التعاونيات، توعية الشباب بأهمية ترشيد وضبط العادات الاستهلاكية، وتحويل المجتمع من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج.

**البديل الثالث: تعزيز روح الوطنية لدى النخب الاقتصادية وتوجيه قدراتهم الفكرية والمادية للمساهمة في تطوير وتعزيز الاقتصاد الوطني**

حيث يجب أن يتم تعزيز ثقة النخب الاقتصادية في برامج الحكومة التنموية وقدراتها، وفي جدية سعيها إلى الحد من التبعية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني، واتخاذ إجراءات محفزة للنخب الاقتصادية، وتوفير مناخ استثماري مناسب يعمل على جذب وتشجيع الاستثمار وحماية المنتجات الوطنية من منافسة المستوردات الأجنبية، ويجب تشجيع النخب الاقتصادية على العمل التجاري المباشر مع الخارج، وليس عن طريق وسيط إسرائيلي، كما يجب منع النخب الاقتصادية من عمليات التهرب الضريبي والجمركي.

**البديل الرابع: ممارسة ضغط دولي وشعبي نحو تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي**

يجب تشكيل دبلوماسية إعلامية شعبية، تقوم في جوهرها على المطالبة بتعديل بروتوكول باريس، كما ويجب إعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وبناء نظام اقتصادي مقاوم يعزز صمود الفلسطينيين، مع ضرورة تبنّي استراتيجية اقتصادية وطنية واضحة تقوم على إعادة هيكلة الاقتصاد، وإعادة توزيع عادل للموازنة.

**الخطوات المتبعة للحد من التبعية الاقتصادية:-**

1. عقد مؤتمر إلكتروني يدعى إليه خبراء للتوعية بمفهوم التعاونيات وأهميتها، والتشديد على دورها في تحقيق الدخل وتحسين مستوى المعيشة، وإنها ليست عملاً خيرياً، واستضافة أصحاب شركات في القطاع الخاص من أجل دعم وتبني تعاونيات ومشاريع شبابية صغيرة.
2. إنشاء قناة على وسائل التواصل الاجتماعي للتسويق لمنتجات محلية، وهذا يتضمن الترويج والدعاية وإطلاق حملات لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية دعم المنتجات التعاونية.
3. الضغط على صناع القرار لتكثيــف الجهــود لخلــق برامــج ومبادرات متعلقــة بالعمــل التعاونــي فــي المناطــق المصنفــة (ج).
4. عقد لقاءات عبر "زووم" بين التعاونيات في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك لتطور نظام التعاونيات الشبابية في الضفة عن القطاع، للحديث عن تجاربهم، وتسليط الضوء على النماذج الناجحة للتعاونيات لتعميم الفكرة من خلال الأدوات الرقمية.
5. حملة ضغط ومناصرة لإحداث تعديل على قانون التعاونيات؛ من أجل تحديد الحد الأدنى لعدد الأعضاء إلى أربعة أفراد.
6. حملة ضغط ومناصرة لتقليل الرسوم الخاصة بالتسجيل بحد أدنى 50 ديناراً للشخص الواحد.
7. استخدام الأدوات الرقمية المختلفة من أفلام قصيرة وحملة هاشتاغات تعزز ثقافة المقاطعة.
8. وضع برنامج وطني للحد من التبعية الاقتصادية، وتحديد خارطة طريق واضحة وشاملة، بالاشتراك مع النخب الاقتصادية، وفتح مجال للرأي العام للمشاركة بالمقترحات لضمان إيجاد حلول فعالة من أجل تحقيق المهام المنوطة بالحكومة، ودعمها، والوقوف على التحديات والفرص التي تواجه البرامج الحكومية، وتسريع وتيرة تنفيذ خطوات الانفكاك الاقتصادي، والحد من التبعية الاقتصادية.
9. تقديم تسهيلات مدروسة وامتيازات وإعفاءات ضريبية للنخب الاقتصادية، شريطة إسهامها في نهضة الاقتصاد الوطني، وسيرها وفق الخطط الحكومية.
10. منح إعفاءات ضريبية للمنتجات الوطنية، وبخاصة التي تواجه منافسة من المستوردات الأجنبية، أو فرض قيود جمركية على المنتجات المستوردة، وبخاصة التي لها بدائل وطنية، والعمل على فتح قنوات تسويق دولية للمنتجات الفلسطينية، من خلال عقد الاتفاقيات والتفاهمات التجارية المتعلقة بهذا الشأن.
11. تفعيل دور الملحق التجاري في السفارات الفلسطينية في الخارج، للعمل على تقديم تقارير دورية بشأن التجارة مع تلك الدول، وتقديم العون للنخب الاقتصادية في البحث عن بدائل لتلك المنتجات التي توجد وكالاتها في أيدي التجار الإسرائيليين، والسعي إلى عقد الاتفاقيات التي تساعد المنتجات الفلسطينية لعبور الأسواق العربية والعالمية للقضاء على العجز المزمن في الميزان التجاري الفلسطيني.
12. التزام الحكومة بدفع مستحقات القطاع الخاص والنخب الاقتصادية دون تأخير، والقيام ببرامج توعية للنخب الاقتصادية لإبراز دورها المهم في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال الالتزام بدفع الضرائب، وتوضيح المسؤولية القانونية تجاه المتهربين، وتحديد جزء من الإيرادات الضريبية لإنفاقها على مشاريع تخص المنطقة التي تم تحصيل تلك الإيرادات منها، لجعل المستثمر يلمس، بشكل مباشر، عوائد ما قام بدفعه.
13. فتح قناة حوار بين الدبلوماسيين والسفراء مع الشباب الفلسطيني وخبراء الاقتصاد، للتوافق على رؤية موحدة لتعديل بنود البروتوكول.
14. قيادة حملة دبلوماسية شعبية تقوم على الضغط على المجتمع الدولي لتعديل بروتوكول باريس الاقتصادي، على اعتبار أنه يقف عائقاً أمام بناء اقتصاد وطني مقاوم.
15. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة، وضرورة العمل على تطويرها ومواءمتها مع الحالة الفلسطينية في السياق الاستعماري.
16. الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الوطنية التي تعزز صمود الفلسطيني على أرضه، وتعمل على تقليل البطالة، وبالتالي تقليل العمالة في المستوطنات، ما ينعكس على دعم الاقتصاد الوطني.

**الأدوار التي قاموا بها للمشاركة في صياغة السياسات الحالية، وإلى أي مدى كانت هذه الأدوار مؤثرة:-**

تم ذلك كله من خلال مراقبة السياسة الإسرائيلية وحصرها ودراستها من كافة الجوانب وبنأن عليه تم إتخاذ خطوات عملية بديلة قد ساهمت نوعاً ما في تقليل التبعية منها العمل على بناء المصانع الفلسطينية والإستيراد من الخارج وكذلك دعم وتعزيز زراعة الأراضي الفلسطينية مما يعني أن الجميع قد ساهم في هذه السياسة التي أقرتها الحكومة الفلسطينية وطبقتها بالتعاون مع رجال الأعمال والمزارعين وكافة الشرائح المجتمعية.

**المراجع:-**

الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عامًا من اتفاق أوسلو، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أيلول/سبتمبر 2013: bit.ly/337gmRL

محمد السمهوري، الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني/ يناير 2011: bit.ly/3EzkRlI

فلسطين تمنع استيراد منتجات غذائية إسرائيلية، وكالة الأناضول، 3/2/2020: bit.ly/31CNPCK

أثر مقاطعة منتجات المستوطنات على الاقتصاد الإسرائيلي، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): hbit.ly/3xZBW5S

سعيد الأغا ومادلين الحلبي، سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 16/7/2019: bit.ly/3Gn7ANE

علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. )"، 29/4/2021: bit.ly/3ovPm6M

رائد حلس، سياسات لانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي، مركز الأبحاث، 2018: bit.ly/3ipunrb

رائد حلّس، أزمة إيرادات المقاصّة للسلطة الفلسطينية في سياقها السياسي وتداعياتها الاقتصادية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 7/1/202: bit.ly/31G9HNt

غانية ملحيس، الاستثمار الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، مركز مسارات، 8/5/2016: bit.ly/3GrkIBH

عيسى سميرات، محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات، (رسالة ماجستير)، جامعة القدس، 2011.

مقابلة شخصية مع جبريل جحشان، خبير ومحلل اقتصادي في مركز بيسان للبحوث، 8/7/2021.

فتحي سبيتان، أثر الاحتلال الصهيوني على الطفل الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.